# تجارب رائدة في مجال الإبداع المعرفي و الاندماج في اقتصاد المعرفة

د/السبتي وسيلة أ/السبتي لطيفة جامعة يسكرة

### Résumé :

الملخص:

An sein de la mondialisation où le temps réduit et les distances s'estompent et les fonds . les marchandises. informations et les. idées se déplacent rapidement et liberté, où l'intérêt accru pour les développements scientifiques et technologiques et encore 1e développement des systèmes de communication mondiaux et des investissements dans la recherche et le développement, l' attention accrue également pour ressources humaines créative de l'avantage concurrentiel et la valeur ajoutée, les dispositions précèdent et d'autres formées à l'économie dite de la connaissance. ce qui a incité le monde à travailler dur pour faire face à cette vague de l'évolution et des transformations accompagné ont mondialisation et l'économie de la connaissance

mots clés: l'innovation – les savoirs – l'économie de la connaissance - Finlande – Koria.

في ظل العولمة زاد الاهتمام بالتطورات العلمية و التكنولوجية و تطوير أنظمة الاتصالات العالمية والاستثمار في البحث و التطوير، كما زاد الاهتمام أيضا بالموارد البشرية المبدعة و المتميزة الخالقة للميزة التنافسية و للقيمة المضافة، إن المظاهر السابقة الذكر و غيرها شكلت ما أطلق عليه اقتصاد المعرفة، الأمر الذي دفع دول العالم إلى العمل جاهدة على مواكبة هذه الموجة العارمة من التطورات و التحولات التي رافقت العولمة و اقتصاد المعرفة.

### الكلمات المفتاحية:

الإبداع – المعرفة – اقتصاد المعرفة – فنلندا – كوريا.

#### مقدمة:

في ظل اقتصاد المعرفة و الذي زادت فيه أهمية الأصول اللامادية كواحدة من أهم المرتكزات الرئيسية للمؤسسات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تسعى جاهدة للاهتمام بالاستثمار في تطوير معارف و مهارات مواردها البشرية و ذلك لتعظيم عوائدها منها، و تحقيق الميزة التنافسية المستدامة التي تعتبر مطمح المؤسسات اليوم و جوهر عملها، هذه الأخيرة التي تحققها المؤسسة حسب بورتر بمجرد إحداثها لعملية إبداع بمفهومه الواسع، إلى جانب الاهتمام بتطوير معارف و مهارات مواردها البشرية عملت المؤسسات أيضا على تطوير بنيتها التحتية من تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و كذا زيادة الاهتمام بأنشطة البحث و التطوير و ذلك لتكون قائدة في مجال الإبداع العلمي و التكنولوجي بدلا من استهلاكه.

سنحاول من خلال هذا البحث تقديم إطار نظري للإبداع و المعرفة و عرض بعض التجارب في مجال الإبداع العلمي و المعرفي من خلال المحورين الآتيين:

- الإبداع المعرفي و اقتصاد المعرفة.
- عرض تجربة كل من دولتي فنلندا و كوريا في مجال الإبداع العلمي و المعرفي.

# المحور الأول: الإبداع المعرفي و اقتصاد المعرفة.

أدى التطور الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات إلى اهتمام مكثف بالإنسان والتنمية البشرية باعتبارها غاية كل تقدم اقتصادي ومادي، وبنفس المنطق فإن الاهتمام بالإنسان كمصدر للفكر والإبداع تخطى الدور التقليدي له باعتباره كعنصر من عناصر الإنتاج يتمتع بقدرات جسمانية ومهارات يدوية بالدرجة الأولى، ومن ثم صار الاهتمام بالعلم والبحث العلمي ركيزة أساسية في المنظومة العالمية الجديدة، وأصبح نتاج العمل الإنساني وتراكم الإبداع العلمي والتقني ممثلة فيما يسمى " المعرفة " سمة العصر الجديد أو عصر المعرفة.

وقد أدخل دراكر - Peter Drucker - تعبير" عمال المعرفة " للدلالة على التحول الجذري الذي يحدث في مختلف مجالات العمل، حيث أن ركيزة النجاح ليس من يستخدمون السلطة أو المهارات اليدوية، بل المسلحون بالمعرفة باحثين وخبراء يوظفونها لتحقيق أهداف مؤسساتهم 1.

يمكن تصنيف هذه الفئة من الأفراد أو ما يطلق عليه (رأس المال البشري) لمؤسسة ما إلى أربع فئات بحسب مستوى أدائه<sup>2</sup>:

-الفئة المتميزة: وتتمثل هذه بالعاملين من صنف النجوم اللامعة والعقول المدبرة التي يصعب إيجاد بديل لهم بسهولة من قبل المؤسسة ويفترض أن تكون نسبتهم حوالي 75%من إجمالي العاملين.

-العاملون المتعلمون الجدد: الذين هم في طور التعلم لاكتساب المعارف والخبرات بفعل تعينهم لأول مرة أو نقلهم أو ترقيتهم إلى وظائف أخرى ويفضل أن تكون نسبتهم 2.5%. -العاملون الطبيعيون في أدائهم وسلوكياتهم: بحيث لا يمكن الاستغناء عنهم بل يمكن نقلهم إلى فئة الأولى إذا ما أرادت ذلك وينبغي أن تكون نسبتهم 20%.

-العاملون صعبي المراس: والتي يفترض بالمؤسسات أن تستبدلهم بسرعة لأنهم يمثلون حجر عثر أمام تطويرها إضافة إلى كلفهم العالية و الخسارة المتوقعة من جراء أدائهم المتدني ومشكلاتهم الخطيرة على العاملين الآخرين ، ويفترض أن لا تزيد نسبتهم عن 2.5%.

ويمكننا توضيح هذه الفئات في الشكل الموالي:

# شكل (I - I) : فئات رأس المال البشري في المؤسسات بحسب تصنيفها

1. النجوم والعقول 75%: وهم فئة العاملين الذين يتمتعون بالقبليات والمعارف والمهارات المتنوعة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المؤسسة فضلا عن حركتهم الدائمة وفعلهم النشيط في الوصول إلى الأداء المتميز.

2. المتعلمون الجدد 2.5%: وهم فئة العاملون الجدد الداخلين للمؤسسة والمنقولين والمترقين إلى وظائف جديدة أخرى، والذين عادة ما لم يصل أدائهم للمستوى المرغوب لها، بسبب ضعف مواقف الاندماج والتكيف مع ثقافتها وبيئتها .

3. العاملون الطبيعيون 20%: وهم العاملون العاديون الذين يتمتعون بصلابة انتمائهم للمؤسسة، والذين لا يمكن الاستغناء عنهم ببل يفترض أن يسعى المديرين لتحويلهم إلى نجوم لامعة وعقول مدبرة خدمة لصالح إضافة القيمة الاقتصادية لها.

4. وهم فئة العاملون صعبي المراس والتعامل كونهم أصحاب مشاكل في العمل، والتأثير السلبي في الإنتاجية. ويفضل أن تعد المؤسسة تلك البرامج الناجحة للاستغناء عنهم بسرعة بسبب ارتفاع كلفهم المؤثرة على الاستثمار في رأس المال البشري.

المصدر: سعد علي العنزي ، احمد علي صالح ، إدارة رأس المال الفكري في منظمات الإعمال ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 233.

إن لرأس المال البشري أهمية كبيرة في نشاط أي مؤسسة ولكن يجب مراعاة الجوانب الآتية3:

- أن أهمية رأس المال البشري لا تكمن في مدخلا ته إنما في مخرجاته فمثلا مخرجات التعليم العالي متاحة لكل المؤسسات المتنافسة ولكن العبرة بتلك المؤسسات التي تحقق بهم مزايا فريدة على صعيد النتائج عند استخدامهم.
- استقطاب أفضل المواهب البشرية: أي أن تكون المؤسسة ذات نظام فعال في عملية الاختيار، واستخدام العاملين الجدد وتوفير أسس التعلم ونقل الخبرة.

- إغناء رأس المال البشري: ويتم من خلال تشجيع العاملين وتحفيزهم على الانضمام لبرامج التدريب وتشارك المعرفة واكتسابها وتوزيعها داخل المؤسسة.
- المحافظة على العاملين المتميزين: ويتم ذلك بتوفير نظم وأساليب الإدارة القائمة على الثقة وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة.
- إيجاد بيئة التعلم: تتميز المؤسسات المعرفية بان رأسمالها في عقول العاملين الذين يغادرون المؤسسة في نهاية اليوم والذين يمكن أن تستقطبهم مؤسسات منافسة أخرى ولذلك لابد من إيجاد أسس لتقوية وترسيخ قاعد الولاء للمؤسسة.
- وبالرغم من وجود أهمية متميزة لرأس المال البشري في المؤسسات القائمة على المعرفة غير انه يمكن مقارنته من الرأس المال الهيكلي وذلك من خلال $^4$ :
- أن رأس المال البشري يتسم ببعدين: "الرصيد" أي قيمة رأس المال المحسوبة أو المقدرة في نهاية السنة أو في وقت معين، و"التدفق" أي القيمة الجديدة لرأس المال البشري المتولدة من صيرورته في عمل أفراده، في حين أن رأس المال الهيكلي يعبر عنه بالرصيد فقط.
- أن رأس المال البشري يتزايد بالاستخدام ويميل للتوليد الذاتي وهذا خلاف رأس المال الهيكلي الذي تتقادم معرفته الصريحة المتمثلة في أنظمته و قواعده وإجراءاته .
- أن دورة حياة رأس المال البشري هي أطول من دورة حياة المنتج أو العملية أو التكنولوجيا في المؤسسة ويمكن تفسير ذلك بالتأكد على أن المعرفة والخبرة المكونة لرأس المال البشري تنتقل بين أفراد المؤسسة مما يوفر فرص أفضل من اجل تجديد هذه المعرفة. وهذا ما لا يمكن تحقيقه من الآلات والمعدات في المؤسسة لهذا لا يمكن تعريف التعلم بأنه عملية تجديد أو إعادة توليد رأس المال البشري من جيل لجيل ومن فترة لأخرى.

إضافة إلى ما سبق تظهر أهمية رأس المال البشري بأنه الأساس في توليد باقي رؤوس الأموال الهيكلي و الاجتماعي والمؤشر الرئيس فيها وبتفاعله تتولد منظومة رأس المال الفكرى .

وبالتالي فان إطلاق عبارة رأس المال البشري من دون تحديد إجرائي لها يعني جميع العاملين في المؤسسة من البشر بغض النظر عن مستوى معارفهم ، مهاراتهم ، خبراتهم ، وقيمهم وهذه التسمية لا تلاءم دراسات تختص برأس المال الفكري .

فحسب بورتر PORTER الذي يعتبر أن الأصول غير المادية هي المسؤولة عن الميزة التنافسية وتطويرها من خلال خلق القيمة ، التي تتحقق بالتفاعلات بين مختلف مكونات رأس المال غير المادي ، وعلى رأسها المعرفة ، القادرة على الإبداع ، والتحسين والتطوير، حيث من أهم الكفاءات التي من الضروري توفرها في الأفراد هي المثابرة وقدرة التألم مع الظروف المتغيرة ، وقدرة التعلم والتحكم السريع ، بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار ، وقيادة المروؤسيين بطريقة فعالة ، وإيجاد جو ملائم لتطوير مهاراتهم وتنمية العمل الجماعي وتوظيف المواهب ، كما يشترط فيها أن تتوفر على خصائص الموارد الإستراتجية 5:

\*عدم قابلية التقليد: ويكون ذلك لطبيعة أصحاب رأس المال الفكري ، من حيث طبيعة الثقافة الغالبة في المؤسسة ، عدم إمكانية معرفة أو قياس مساهمة الموارد في الميزة خاصة البشرية منها بسبب تداخل النشاطات والمهام ، حتى وان انتقلت إلى مؤسسات منافسة فإنها تجد صعوبة في التأقلم ، وذلك يعود التعقيد الاجتماعي للعلاقات ، في إيجاد نفس الجو في العمل المحقق للتوائم والتآزر مثل ما هو موجود في المؤسسة الأصلية .

\*عدم قابلية التبديل: حيث لا يمكن تعويضه بمصدر أخر ، أو بما يماثله ، ففي حال وجود ذلك لا يمكن تحقيق ميزة تنافسية عن طريقه ، لأنه يمكن للمنافسين الحيازة على هذا المصدر أو ما يماثله، أي لا يمكن تعويضه بأي مورد أخر .

\*أن تكون نادرة: أي أن وجودها في المؤسسة بمثابة غيابها في المؤسسات الأخرى ، بمعنى أخر اكتساب المؤسسة لهذه الطاقات الفكرية ، هو تصنيع الفرصة على مؤسسات أخرى ، من اجل استغلالها في خدمة أهدافها التنافسية ، فالمشكل الأساسي الذي تعاني منه المؤسسات في ظل تصاعد المنافسة ، هو النقص الكبير في الكفاءات المتخصصة والمؤهلة وبالتالي المتاح من هذه الأخيرة يمثل للمؤسسة التي تملكها وتستخدمها ميزة تنافسية في حد ذاتها .

و يرتكز الإنتاج و تقديم الخدمات في ظل اقتصاد المعرفة على الاستخدام المكثف للمعرفة و دمجها في شكل تحسينات في المنتجات في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية ابتداء من مخابر البحث و التطوير إلى المصانع ثم إلى الزبائن. 6

إن تنمية اقتصاد مبني على المعرفة بات يفرض مجموعة من التغيرات في طبيعة تنظيم السوق في إطار محيط اقتصادي متعدد و متميز أساسا بمنافسة قوية فإتباع سياسة إعادة الهيكلة من اجل الدفع بالقوة التنافسية جعل الكثير من المؤسسات الاقتصادية تتبع بعض الإجراءات رغم سلبياتها الاجتماعية كالتقليص في حجم و نسبة اليد العاملة<sup>7</sup>، هذه التغير ات دفعت إلى:

- -تزايد الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة و المتخصصة.
- -الاهتمام بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- -الاهتمام باستقطاب الكفاءات و تنمية مهارات العمالة المتوفرة .
- تزايد الاهتمام بالاستثمار في البحث و التطوير 8: و يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا وهذا ما يسمح للمشروع بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية وتحسين جودة المنتج وتخفيض تكاليفه.

المحور الثاني: تجربة كل من دولتي فنلندا و كوريا في مجال الإبداع العلمي و المعرفي. و على سبيل المثال لا الحصر سنتناول فيمايلي نموذجين لدولتين بذلتا جهود معتبرة في مجال الابداع و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و سعتا سعيا حثيثا لبلوغ مراتب عليا من التطور العلمي و الإبداع المعرفي للاندماج في اقتصاد المعرفة ألا و هما فنلندا و كوريا<sup>9</sup>:

## أولا: تجربة فنلندا.

تعد فناندا مثالا للبلدان الصغيرة التي تمكنت في وقت قصير من تحويل اقتصادها من اقتصاد كان يعتمد سابقًا على الثروات الطبيعية إلى اقتصاد المعرفة.

كان اقتصاد فنلندا في أوائل التسعينات من القرن الماضي في حالة يرثى لها، الا انه شهد خلال العشر سنوات التي امتدت من منتصف التسعينات إلى بداية القرن الـ 21 تحولا

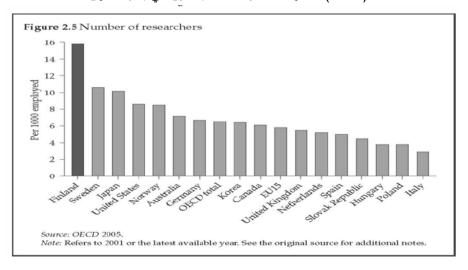
سريعًا جعل منه الاقتصاد الأكثر تخصصًا عالميًا بحقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

في نفس الفترة وضع الاقتصاد الفنلندي على رأس قائمة مؤشر التنافسية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum).

حققت فنلندا اقتصاد المعرفة باعتمادها أساسًا على صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الا ان هذا النجاح لم يتحقق على حساب بقية مكونات هذا الاقتصاد.

و يبين لنا الشكل مدى نجاح الاستراتيجيات والسياسات لتشجيع الابتكار وتحفيز البحث والتطوير إذ أن عدد الباحثين في فترة صعود نجم فنلندا في 2001 كان يفوق أمثاله في البلدان النامية.

# الشكل (I - 2 ): مقارنة عالمية لعدد الباحثين في بداية القرن 21.



يعتمد النموذج الفنلندي للابتكار والبحث والتطوير على:

1- الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

2 التشبيك الكثيف بين الشركات والجامعات ومؤسسات البحوث.

3-نظام عادل يؤمن ويعمم العلم على جميع طبقات المجتمع.

كما لا يمكن تغافل المساهمة الأهم للقطاع الخاص في الوصول إلى اقتصاد المعرفة التي استندت خاصة على تحفيز الصلات بين القطاعات والصناعات المختلفة.

#### مثال:

قدم قطاع الصناعات الحرجية سوقاً تجريبية مكّنت صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تجربة صناعاتها الناشئة محلياً بغاية تطويرها وتحسينها قبل بيعها في الأسواق العالمية .وفي دورها مكّنت هذه التطورات في صناعات المعلومات والاتصالات من تشجيع وجود سوق جديدة وديناميكية للمشغلين(operators).

السؤال الذي يجب أن يطرح هو: هل يكون نجاح بلد ما في فترة زمنية معينة ضمانة للمستقبل؟

إن أداء الاقتصاد الفنلندي القوي ليس دليلا قاطعا على أن هذا النجاح سيستمر في المستقبل وأنه لن يواجه صعوبات يمكن أن تكون غير منتظرة، حيث أن الاقتصاد الفنلندي يواجه في الحاضر صعوبات مختلفة و منها:

- \*الترهّل السكاني.
- \* النظام الاجتماعي الاشتراكي.
- \*إذا أخذنا مؤشر التنافسية العالمية كمعيار، نرى أن فنلندا كانت قد تصدّرته 4 مرات بين سنة 2000 وسنة 2005 ، ولكنها تراجعت تدريجياً في السنوات التالية لتبلغ المرتبة السابعة في 2010.

إذن إن ما ينجح في أوقات وظروف معيّنة يمكن أن يفشل إذا ما تغيرت هذه الظروف، المحل هو المرونة والتجديد.

إن الاستراتيجيات والسياسات التي طوّرت في وقت معين لها حدود طبيعية، فعندما يبدأ عدداً كبيراً من الدول باعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات شبيهة بتلك التي حققت نجاحاً لبلد معين يكون آن الأوان لأفكار ومفاهيم جديدة.

إن الحاجة للتجديد يجب أن تكون دائمة ودورية وتنطبق على السياسات والاستراتيجيات والصناعات والتقنيات.

إن فكرة الاقتباس الأعمى لسياسات ناجحة في بلد معين قد لا تؤدي إلى النتائج المرجوة، والنهج الأفضل يكون بدر استها ووضع أفكار جديدة متقدمة تعكس الوضع الحاضر وتحضر للمستقبل.

تعتبر شركة نوكيا (Nokia) المثل الفنلندي الأفضل لأهمية الابتكار والمرونة والتجديد والتي ابتدأت سنة 1865 كشركة مصنعة للورق.

-إنشاء قسم للإلكترونيات عام 1960.

-ركزت الشركة اهتماماتها منذ سنة 1992 على الهواتف النقالة وحققت نجاحا باهرا اعتمد على إعطاء المستهلك تكنولو جيات وميز ات جديدة وذلك قبل منافسيها.

هذا التركيز على التجديد جعل شركة نوكيا تتصدر المركز الأول عالميًا بين مصنعي شركات الهواتف النقالة من حيث عدد الأجهزة المباعة منذ سنة 1998 وحتى الآن، هكذا تكون الشركة قد لعبت دورا مهما في تعزيز وضع اقتصاد المعرفة في فنلندا.

إن مركز نوكيا بالصدارة مهدد لأن أرقام مبيعاتها تتراجع أمام مبيعات الشركات المنافسة وذلك لأن نوكيا وقعت بفخ الاعتماد على أمجاد الماضى.

بدأت حصة نوكيا بالسوق تتراجع عندما نجحت شركات مثل أبل (Apple) وبالكبري بدأت حصة نوكيا.

إن حصة سيمبيان (Symbian) وهو نظام تشغيل أغلبية هواتف نوكيا الحالية، سوف تتدهور تدريجيا خلال السنوات المقبلة إلا حد الاندثار في عام 2015 وهذه إشارة واضحة إلى أن نوكيا ستخسر جزء كبير من مبيعاتها، لهذا عملت شركة نوكيا مؤخرا على تعديل سياساتها وذلك لسد الفجوة بينها وبين الشركات التي تعتمد أنظمة أكثر حداثة.

هذا التجديد هدفه الأساسي إبقاء نوكيا في الصدارة والمستقبل سيبين مدى فعاليته.

### ثانيا: تجربة كوربا.

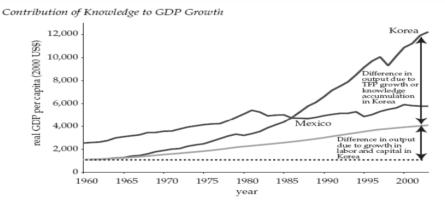
تمكنت كوريا الجنوبية من التحول من دولة فقيرة الموارد إلى واحدة من أهم الاقتصاديات المعرفية على مستوى العالم وواحدة من الدول الأسرع نمواً من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج.

يعزى ذلك إلى اتجاه كوريا نحو خلق اقتصاد قائم على الصناعات المعرفية ومعتمدا على التكنولوجيا في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل.

بدأ تحول الاقتصاد الكوري إلى اقتصاد المعرفة مع مطلع عقد السبعينيات من القرن الماضي حيث انتهجت كوريا خلال تلك الفترة سياسات للاستدانة والاقتراض الخارجي لتمويل عمليات الاستثمار في رأس المال البشري ونقل التكنولوجيا على نطاق واسع والاتجاه نحو تكثيف الصناعات عالية التقنية.

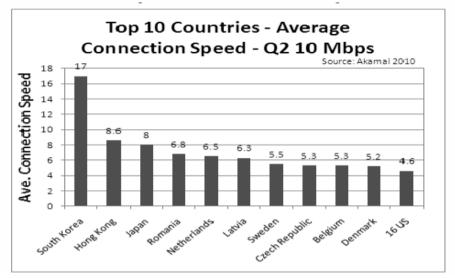
لقد ساعد ذلك على ارتفاع الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بشكل ملحوظ وجعلها تتفوق على الكثير من الاقتصاديات المتقدمة.

الشكل (I - S): توزيع العوامل المسؤولة عن النمو المتواصل في متوسط نصيب الفرد من الناتج في كوريا الجنوبية.



يوضح الشكل الزيادة في متوسط دخل الفرد في كوريا وتوزيعها ما بين الزيادات الناتجة عن نمو عنصري العمل ورأس المال والزيادات الناتجة عن تراكم المعرفة ودورها في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، وهو ما جعل منظمة التعاون الاقتصادي والتتمية تصنف كوريا كثالث أهم اقتصاد قائم على المعرفة على مستوى العالم.

الشكل (I-4): أول عشر دول بالنسبة لمعدل سرعة الاتصال.



يبين أحدث تقرير للإتحاد الدولي للاتصالات عن قياس مجتمع المعلومات أن أعلى نسبة في العالم للمنازل المتصلة بالإنترنت عبر شبكات عريضة النطاق موجودة بكوريا وتصل هذه النسبة إلى نحو 95 بالمائة، كما وأن المستوى الوسطي لسرعة الاتصال للمنازل الموصولة بالحزمة العريضة في كوريا تكاد أن تكون ضعف ما هي عليه في أقرب منافسيها.

تحتوي كوريا على أعلى نسبة في العالم للمنازل الموصولة بالإنترنت بواسطة شبكات الألباف البصربة.

لا يجب التغافل عن تأثير قدرات القطاع الصناعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كوريا على الاقتصاد المعرفي فيها.

إن عددًا كبيرًا من مصنعي ومشغلي هذه الصناعة مركزه كوريا، ومنهم سامسونج وإل جي وكوريا تليكوم.

تشمل العوامل الأخرى التي تساهم في بناء اقتصاد معرفي قوي في البلد ارتفاع مستوى العلم والتعليم ووعي ودعم الحكومة الكورية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كانت كوريا واحدة من أوائل البلدان التي اعتمدت تقنيات الجيل الثالث للحزمة العريضة المحمولة

(Mobile Broadband) إذ أن عدد المشتركين في هذه الخدمة وصل إلى 35 مليون عام 2008 ، ما يوازي 71% من عدد السكان الإجمالي والذي يقارب 49 مليون نسمة. تبقى هناك نواقص وعيوب يمكن تحسينها بسهولة، كما تبقى كوريا متخلفة عن بلدان أخرى بالنسبة لاشتراكات الهواتف المحمولة يرجع السبب إلى حد كبير إلى عدم توفر الاشتراكات المدفوعة مسبقًا.

بالرغم من بعض الإخفاقات، يمكن الجزم بأن كوريا نجحت نجاحًا باهرًا في تحقيق اقتصاد المعرفة.

لقد اعتمدت كوريا سياسات واستراتيجيات على مدى السنين لتحقيق أهداف اقتصاد المعرفة لدرجة أنها في عام 2008 غيرت اسم وزارة التجارة والصناعة والطاقة إلى وزارة اقتصاد المعرفة.

### (Ministry of Knowledge Economy – MKE)

قامت إستراتيجية كوريا القومية للتحول إلى اقتصاد المعرفة بشكل رئيسي على العناصر التالية:

\*تبني نظام للحوافز الاقتصادية قائم على أساس حفز أنشطة البحث والتطوير وعمليات خلق المعرفة وبراءات الاختراع؛

- \* إصلاح نظام التعليم ليتواءم مع احتياجات التحول للاقتصاد المعرفي؛
- \*تطوير بنية أساسية ومعلوماتية بشكل يتسق مع احتياجات الاقتصاد المعرفي؛
- \* إصلاح منظومة الإبداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة من خلال تشجيع مستويات التفاعل ما بين المؤسسات العلمية والصناعات المختلفة وزيادة مخصصات تمويل البحث العلمي وإصلاح منظومة الابتكار الحكومي وحفز الشركات على البحث والتطوير.
- \*لقد ساعد على نجاح هذه الإستراتيجية في تحقيق أهدافها تنفيذها من خلال إطار من المشاركة الفعالة ما بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بل والأهم المشاركة الشعبية على نطاق واسع.

ثالثًا: الوضع الراهن للمعرفة في الدول العربية و الجزائر.

إذا سلمنا كما تقدم بالدور الحاسم للمعرفة في تقدم المجتمعات المعاصرة – إضافة إلى قوى أخرى جوهرية – فإننا نلاحظ في الوقت ذاته القصور أو النقص الكبير في التطور العلمي والتقني في المشهد العربي الراهن وهو الأمر الذي أكدته الدراسات والتحليلات المعاصرة.

فلو بحثنا بداية عن العناصر المساندة لدعم العقول والإبداع في البلدان العربية نجد أن قيم الثقافة العربية

المستندة إلى التعاليم الإسلامية لم تشكل نظاما معلقا في تجربتها التاريخية، وإنما عبرت دوما عن قدرة على الانفتاح والنماء وتقبلت خبرات الأمم الأخرى ودمجتها في معارفها ونظمها وحياتها.

ولهذا السبب أشار التقرير الثاني للتنمية الإنسانية العربية الصادر في عام 2003 تحت عنوان "نحو إقامة مجتمع المعرفة" إلى أن وضع" المعرفة "في المجتمعات العربية هو أحد أهم المعوقات الرئيسة للتنمية فيها كذلك أشار التقرير الأول للتنمية الإنسانية العربية الصادر في عام 2002، إلى وجود نقص كبير في التطور العلمي والتكنولوجي لدى المجتمعات العربية، وبخاصة في استيعاب المعرفة (التعليم والتدريب) وفي اكتساب المعرفة (البحث والتطوير).

والجزائر من بين الدول النامية القليلة التي أولت العناية كبيرة بالعامل التكنولوجي حيث أن مسألة تشجيع الإبداع المعرفي أصبحت تطرح اليوم بجدية و بشكل كبير في واقع المؤسسات الوطنية ، إذ يمكن القول بأن تقدم هذه الأخيرة متوقف إلى درجة كبيرة على تطبيق إستراتيجية الإبداع التكنولوجي ، و التي تعد سلاح قوي في مواجهة المنافسة و أحد أهم العوامل التي تساعد وتدعم الاتجاه نحو العولمة، وذلك من خلال سياسة التصنيع التي انتهجتها منذ الاستقلال، حيث ساد الاعتقاد – خصوصا مع نهاية الستينات بين الكثير ، سواء أكانوا ساسة أم منظرين ، أن التصنيع هو الحل في النهوض بالاقتصاد الوطني ومن ثم تحقيق التطور، وسعيا منها لتحقيق ذلك شهدت الجزائر تطبيق مخططات تتموية متعاقبة ، كان التركيز فيها كبيرا على : استيراد التكنولوجيات المتطورة ، الاعتماد على المتعاونين الأجانب السياسات التكوينية.

و بالتالي فإن التكنولوجيا بشقيها المادي و المعرفي تجعل من العلم ،المعرفة ، البحث و التطوير عناصر حيوية في بناء و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

وعليه فعلى المؤسسات التي تريد تحسين قدرتها التنافسية أن تتبنى سياسة واضحة للإبداع التكنولوجي و التي تقوم على؛ الاهتمام الكبير بوظيفة البحث و التطوير، الاهتمام المتزايد بالمعارف الإنسانية و تبنى استراتيجيات تكنولوجية فعالة .<sup>11</sup>

#### خاتمة:

اعتمد النموذج الفنلندي للابتكار والبحث والتطوير على إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، التشبيك الكثيف بين الشركات والجامعات ومؤسسات البحوث، نظام عادل يؤمن ويعمم العلم على جميع طبقات المجتمع، كما لا يمكن تغافل المساهمة الأهم للقطاع الخاص في الوصول إلى اقتصاد المعرفة التي استندت خاصة على تحفيز الصلات بين القطاعات والصناعات المختلفة.

أما فيما يخص الحكومة الكورية فتبنت هذه الأخيرة خططًا تنفيذية لتحقيق هذه الإستراتيجية ركزت على تطوير البنية الأساسية والمعلوماتية وتحسين مستوى جودة أنشطة الإبداع التكنولوجي ورقمنة الصناعات القائمة وتطوير رأس المال البشري ليتلاءم مع احتياجات الاقتصاد المعرفي.

أما البلدان العربية و الجزائر فمازالت تعاني بعض التأخر في مجال الإبداع المعرفي منه ما هو مرتبط بتاريخها كونها عانت من الاستعمار حقبة طويلة من الزمن، و منها ما هو مرتبط بثقافتها الكابحة للإبداع و التجديد و مقاومته، و منها ما هو مرتبط بالسياسات و البرامج التي تنتهجها حكوماتها.

://

#### الهوامش:

<sup>1</sup> عثمان، بوزيان. (2004). اقتصاد المعرفة اتجاهات و معاهيم، مداخله معدمه إلى الملاقى الدولي حول التتمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية، 9–10 مارس 2004، جامعة قاصدى مرباح، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، ص ص 241–252.

 $^{1}$  سعد علي العنزي، احمد علي صالح. (2009). إدارة رأس المال الفكري في منظمات الإعمال ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ص 232–233.

<sup>1</sup> عبد الستار حسين يوسف. (2005). دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال  $^{-1}$  ، جامعة الزيتونة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ص  $^{-1}$  .

للمزيد من المعلومات انظر الموقع التالي:

http www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads

### تاريخ التصفح 2010/01/06

 $^{-1}$ نجم عبود نجم ، مرجع سبق ذکره ، ص  $^{-297}$ 

أ فايزة بريش. (2005). دور الكفاءات المحورية في تدعيم الميزة التنافسية ، رسالة ماجستير في التسويق (غير منشورة) ، جامعة سعد دحلب ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البليدة ، الجزائر ، ص 48-49 .

<sup>1</sup> Walter W.Powell & Kaisa Snellman.(2004). The Knowledge Economy, ANNU.REV.SOCIOL, vol 30, pp 199-220.

1 جمال داود سلمان(2009). اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 19.

<sup>1</sup> عبد القادر بابا . (2003–2004). سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية، فرع التخطيط (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، الجزائر ، ص 32.

أ جورج يونس، تجارب عالمية في التحول إلى اقتصاد المعرفة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا -الاسكوا-، الأمم المتحدة.

http://css.escwa.org.lb/ICTD/1433/22a.pdf

انظر الموقع:

الهالة عبد القادر صبري.(2010) واقع إدارة المعرفة و متطلبات الابداع و التجديد في الإدارة العربية ، المجلة العربية للإدارة، مج 30، ع 2، ص ص 153-174.

1 قريشي محمد. (2004-2005). الابداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بسكرة ، الجزائر .